

## بيان تونس أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

2025/10/07

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في بداية مداخلتني أن أهنيئكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم وأتمنى لكم كل التوفيق في إدارة أعمالنا، مع التأكيد لكم على دعمنا الكامل.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً للتهديدات الإرهابية، حيث تعمل المنظمات المتطرفة على إعادة التنظيم والانتشار في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في قارتنا الإفريقية، مستفيدةً من هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في عدد من المناطق. وفي هذا السياق، تواصل هذه المنظمات تجنيد مختلف الفئات الهشة وعلى رأسها الشباب العاطلين عن العمل، مستغلة غياب الإحاطة الاجتماعية والنفسية ومستخدمه أساليب دعائية متطورة تستند إلى التكنولوجيا الحديثة والمنصات الرقمية.

وكما تعلمون، تستمد هذه المنظمات جزءاً كبيراً من مواردها من أنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وعمليات التهريب عبر الحدود، فضلاً عن استغلال الأدوات الافتراضية الحديثة لتحويل الأموال واستثمارها وادخارها بطرق غير مشروعة. إن استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في هذا المجال يمثل تحدياً جديداً يتطلب قدراً عالياً من اليقظة والتنسيق الدولي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تؤكد تونس أن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على تفكيك الشبكات المالية التي تموله أو محاصرة المنظمات الإرهابية ميدانياً، بل تمرّ، ضرورة، عبر معالجة الأسباب الجذرية التي تغذيه، وفي مقدمتها الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والتمييز وغياب العدالة الاجتماعية. كما تقتضي هذه الجهود العمل على تفكيك الجماعات المسلحة ومواجهة الفكر المتطرف وخطاب الكراهية، وذلك في إطار مقاربة شاملة تشترك فيها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والسلطات المحلية وممثلو الشباب والنساء.

ولا يمكن لهذه الجهود أن تكتمل دون تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل اللائق وضمان التعليم الجيد وترسيخ مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين. وهنا وجب التذكير أنه ليس للإرهاب دين أو جنسية أو انتماء عرقي يقترن به وأن الإدعاء بخلاف ذلك لا يخدم سوى دعايات المنظمات المتطرفة ويغذي مشروعيتها.

السيد الرئيس،

وإذ تُجدد بلادي دعمها الكامل للاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، باعتبارها الإطار الأشمل والأوسع لاستجابة جماعية ومتجددة تتكيف مع تطور التهديدات، فإنّها تُشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في دعم الدول الأعضاء عبر برامج بناء القدرات والتدريب.

ختاماً، تؤكد تونس أن التعاون الدولي المتعدد الأطراف يظل حجر الزاوية في مواجهة الإرهاب، وهو ما يستدعي من الدول تعزيز أطرها القانونية والمؤسسية والبشرية لمجابهة هذا الخطر العابر للحدود. وفي هذا الإطار، عملت تونس، تماشياً مع التزاماتها ضمن الجهود الدولية الرامية إلى حفظ وبناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات وبتنامي التنظيمات الإرهابية، على تعزيز حضور العنصر النسائي ضمن القوات المسلحة الأمنية والعسكرية المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ذات السياق تُجددُ بلادي الإشارة إلى قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال الصادر سنة 2015، والذي يتضمن أحكاماً دقيقة تضمن احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب (2023-2027) التي وضعتها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وفق مقاربة تشاركية تضمّ مختلف الفاعلين الوطنيين. كذلك تعتمد بلادي مقاربة مؤسسية متكاملة عبر "القطب القضائي لمكافحة الإرهاب" و"القطب الأمني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، بما يعكس التزامها الثابت بمحاربة هذه الآفة في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

شكراً على حسن إصغائكم.